الدراسات المعاصرة في نقد الصحيحين

محمود أبو رية – أنموذجاً –

أ.م.د علي عبد الحسين المظفر

جامعة الكوفة / كلية الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والتسليم على المبعوث رحمة للعالمين محمد وآله الطيبين وصحبه المنتجبين .

السنة النبوية الشريفة مصدر التشريع بعد القران الكريم والمدار لبناء فكر الفرد المسلم منذ اللحظة الأولى لنزول الوحي بالرسالة على نبينا (ص) ،لذا كانت موضع عناية المسلمين الأوائل حفظاً وكتابةً ، وازداد هذا الاهتمام بعد وفاته (ص)،وانقسمت الأمة إلى فريقين بين من دعا الى عدم الاستمرار في تدوين أحاديث النبي (ص) بل منع من تدوينها وتمثل بالموقف الرسمي للخلفاء الثلاثة الأوائل والدولة الأموية فيما بعد حتى حكم عمر بن عبد العزيز أواخر القرن الأول الهجري حيث أمر برفع المنع وأمر بالتدوين ، والفريق الأخر وهو اتجاه أئمة أهل البيت (ع) ومن تبع منهجهم بالتدوين.

ان هذا الحراك ولد اضطرابا عملياً في الحفاظ على المنقول من السنة كما ورد عنه (ص) وخاصة بعد تقادم السنين وتجويز النقل بالمعنى ،عند المحدثين والفقهاء بالخصوص ،لتظهر لنا عقب حركة التدوين الرسمي المدونات الحديثية ومعها الكثير من الإشكالات السندية و المتنية ، مما ولد حركة نقدية متزامنة مع التدوين وانبثقت جملة من العلوم والقواعد لضبط رجال الإسناد أولاً ، بمجموعة من المؤلفات لكبار الحفاظ وعبر قرون متعاقبة تطورت فيما بعد لتشمل دراسة فقه الحديث ونقد المتن بتطبيق القواعد العلمية النابع من توافق السنة للقران ومن ثم قبول العقل لها وهذا ما تسمت به الدراسات لمعاصرة في القرن الأخير ،

ان هذا البحث يهدف إلى الوقوف على طبيعة هذه الدراسات بتتبع مناهجهم ورؤاهم الفكرية في قراءتهم للتراث الحديثي وبالخصوص لأهم كتابين (البخاري ، ومسلم)، مختارا أنموذجا كانت له الريادة في هذا المجال (محمود أبو رية) موضوعاً لدراسة منهجه في الكتاب ، ثم الوقوف عند رؤيته المنهجية والنقدية في دراسة كتابي (البخاري ومسلم) في كتابه (أضواء على السنة المحمدية) .

فالبحث اتبع منهج التحليل والتقويم المنهجي لهذه الدراسات وان اخترنا بعضا منها مع الإشارة للبقية لعدم الحصول على بعضا منها او خوفا من الإطالة .

لذا نقسم البحث على ثلاثة مباحث ومقدمة وخاتمة مع قائمة المصادر المعتمدة .

ومن الله التوفيق والسداد

المبحث الأول

عرض منهجي للدراسات النقدية المتقدمة والمعاصرة

أولا:الدراسات المتقدمة :

تصدى كثيرٌ من العلماء المتقدمين والحُفاظ الأوائل لدراسة المدونات الحديثية وشرحها وبيان أهم مناهجهم وتشخيص مواضع القوة والضعف فيها ومدى تطبيق أصحاب هذه المدونات للمنهج الذي رسموه لكتبهم في اختيار أحاديثهم ، لذا سنعرض في هذا المحور لأقوال جمع من علماء السلف وحفاظ الحديث من أهل الفن في الرجال والشروح لكتب الأحاديث وبالأخص كتابي (البخاري ومسلم) اللذين هما مورد اعتماد أهل السنة على حد قولهم ويعترفون بعلو مقامهم العلمي، ومنهم :

١- محمد بن يحيى الذهلي (ت : ١٧٢ هـ):

من أكابر العلماء والحفاظ وأشهرهم، وهو أستاذ وشيخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة(١). قال الكلاباذي الإصبهاني في كتابه الجمع بين رجال الصحيحين في ترجمة الذهلي: روى عنه البخاري في الصوم والطب والجنائز والعتق وغير موضع في ما يقرب من ثلاثين موضعاً... إنّ البخاري لمّا دخل نيسابور شغب عليه محمد بن يحيى الذهلي في مسألة خلق اللفظ وكان قد سمع منه فلم يترك الرواية عنه ولم يصرّح باسمه(٢). قال الخطيب البغدادي:(كان البخاري خلافاً لأكثر متكلمي عصره يقول بأنّ لفظ القرآن مخلوق، ولمّا ورد مدينة نيسابور أفتى الذهلي قائلاً : ومن ذهب بعد مجلسنا هذا إلى محمد بن إسماعيل البخاري فاتّهموه فإنه لا يحضر مجلسه إلّا من كان على مثل مذهبه)(٣). وقال محمد بن يحيى: كتب إلينا من بغداد أنّ محمداً بن إسماعيل يقول: بأنّ لفظ القرآن ليس قديم، وقد استتبناه في هذه ولم ينته: فلا يحقّ لأحد أن يحضر مجلسه بعد مجلسنا هذا(٤). و(لم يذهب الذهلي بفساد عقيدة البخاري فحسب، بل كان يرى انحراف صاحبه مسلم بن حجّاج – صاحب الصحيح- عن العقيدة السليمة، ولذا طرده عن مجلسه وحرّم على الناس حضور مجلسه)(٥).

٢- أبو زرعة الرازي (ت: ٢٦٤ هـ):

يعدّ أبو زرعة من حفّاظ الحديث وعلم من أعلام الرجال والعلوم الأخرى، حتى قالوا انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان: أبو زرعة و...(٦). ونقل الخطيب البغدادي (عن سعيد بن عمر: شهدت أبا زرعة الرازي ذكر كتاب الصحيح الذي ألّفه مسلم بن الحجّاج ... فقال لي أبو زرعة: هؤلاء قوم أرادوا التقدّم قبل أوانه فعلموا شيئاً يتسوقون به، ألّفوا كتاباً لم يسبقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رئاسة قبل وقتها. وأتاه ذات يوم – وأنا شاهد – رجل

بكتاب الصحيح من رواية مسلم فجعل ينظر فيه فإذا حديث عن أسباط بن نصر، فقال أبو زرعة: ما أبعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه أسباط بن نصر، ثم رأى في كتابه قطن بن نصير فقال لي: وهذا أطمّ من الأوّل)(٧). وذكر الذهبي قصّة أبي زرعة ولكنّه أتى بكلمة يتسوّقون – بمعنى يتاجرون – بدلاً عن كلمة يتشوّفون – أي يتظاهرون –(٨).

٣- النووي(ت: ٦٧٦هـ)

وأورد النووي في مقدمة شرحه على صحيح مسلم أشكالا بقوله: وأمّا قول مسلم – وادّعاؤه في صحيحه بأنّ ليس كلّ شيء صحيح عندي وضعته فيه فحسب، بل جمعت في كتابي الصّحيح كلّ ما اتّفق الجمهور على صحته – فمشكل فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلف في صحّتها لكونها من حديث من ذكرناه ومن لم نذكره ممّن اختلفوا في صحّة حديثه(٩). وأورد في موضع آخر في ذكر من استدرك على الكتاب قوله : (استدرك جماعة على البخاري و مسلم أحاديث أخلا بشرطيهما فيها وقد نزلت عن درجة ما التزماه)(١٠).

٤- ابن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢ هـ):

قال ابن حجر في تقييمه لأحاديث الكتابين: وعدّة ما اجتمع الناس على قدحه من الأحاديث – ممّا في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه مائة وعشرة حديثاً منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثاً (١١).وجاء في نفس مقدمة فتح الباري في موضع أخر: (فقد تناول جماعة من المحدثين وعلماء الرجال أكثر من ثلاثمائة من رجال البخاري فضعّفوهم، –وقد بينهم باسمائهم مشيراً– إلى حكاية الطعن والتنقيب عن سبب ضعفهم)(١٢).

٥- كمال الدين ابن همام (ت :٨٦١ هـ) :

قال في شرح الهداية: في الإجابة على دعوى من قال: أصحّ الأحاديث ما في الصحيحين ثمّ ما انفرد به البخاري ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما...تحكّم وباطل لا يجوز التقليد فيه(١٣).

٦- الباقلاني أبو بكر محمد الطيب(ت:٩٥٠ هـ):

أنكر القاضي أبو بكر الباقلاني صحّة حديث صلاة النبي (ص) على جنازة عبد الله بن أبي، واعتراض عمه عليه (ص) – الحديث الذي رواه الصحيحان – وقال إمام الحرمين: لا يصحّحه أهل الحديث، وقال الغزالي في المستصفى: الأظهر أنّ هذا الخبر غير صحيح، وقال الداوودي: هذا الحديث غير محفوظ(١٤).

ومما تقدم من ذكر أقوال الحفاظ الأوائل ما يمكن عدّه أنموذجاً لحالة النقد التي وجهت لروايات الكتابين .

ثانيا :الدراسات المعاصرة:

نظراً لأهمية السنة النبوية وارتباطها بمفاصل المجتمع الإسلامي بمختلف عناوينه التشريعية والعقدية والاجتماعية والسياسية ... وغيرها . وعدم ارتباطها بزمن محدد، بقيت المدونات التي نقلت لنا النصوص النبوية موضع نظر ودراسة من قبل العلماء بمختلف مشاربهم المعرفية، وحظي كتابي (البخاري ومسلم) بالاهتمام نفسه من الدراسة والتمحيص لأحاديثهم وهذا ما تلمسناه من الكم المتواصل من البحوث المتعاقبة في القرن المنصرم الذي كان من روادها الأوائل (محمد رشيد رضا) من خلال الأبحاث النقدية لأحاديث الكتابين في مجلته الشهيرة (المنار) ، وكذا فعل محمد ناصر الألباني في سلسلته الشهيرة (الأحاديث الصحيحة) ، والشيخ محمد الغزالي في كتابه (السنة النبوية بين أهل الفقه و أهل الحديث)، وأعقبهم أبو رية ...لتتواصل الدراسات رغم حملات التكفير والاتهام بالخروج عن الدين وغيرها ، ونعرض بعضا من هذه الدراسات في بيان منهجهم ورؤاهم ودوافعهم النقدية دون استيعاب لجميع هذه البحوث وان كنا قد أحصينا العدد الكبير منها وسنذكرها للفائدة:

١ -(تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم)[١٥]

وصف (البنا) دراسته بأنها محاول لمعرفة الخلافات والانشقاقات التي حدثت بسبب الشفاهية قبل التدوين للسنة ولم يتعرض إلى السنة نفسها قائلا: (إننا في كتابنا هذا ...لا نتعرض لحديثه لو كان هو الذي قال حقا... لكن أنى لنا أن نستبين ذلك وبيننا وبينه ألف عام وسبقتها (١٥٠) سنة حافلة بالخلافات والانشقاقات والحروب الداخلية، كانت الأحاديث تتناقل شفاها قبل إن يأتي وقت التدوين)(١٦).

كما تعرض البنا إلى دراسة النقل الذي يعمل به عن طريق عدلين ويتساءل فكيف بأحاديث تُتناقل شفاها ، متحدثاً عن متحدث طوال(١٥٠) عاما بعد قولها الأول المنسوب للرسول(ص) دون وسيلة إثبات (١٧).

وقد حاول إتباع منهج العقلنة بدراسة الحديث مع ربط الأحداث والتدوين والمشافهة للأخذ بالسنة على مستوى تقبل الأحكام.

واتبع البنا منهج المحدثين في تمحيص الأحاديث من جهة نقد الرواية متناً وسندا، ولكنه ركز على قاعدة العرض على أنه لا يدخل بصراع مع من اتفق على صحة الروايات في البخاري ومسلم بقوله:(فهذا يعني إننا نسلم بسلامة منهجهم، إن ما أهمنا هو اتفاق أو عدم اتفاق حديث ما مع القران الكريم، فما اتفق جاز أن انسبه

إلى الرسول، وما اختلف فإننا لا نراه ملزماً لان التزامنا به يعني عدم الالتزام بالقرآن ، وهذا أمر لا يقبله إي مسلم)(١٨).

فيعد المنهج النقدي التتبعي له من جهة الاستبعاد لبعض الروايات ويتبعها أخرى من خلال الوظيفة النقدية، فيقول:(إن استبعاد أي حديث في البخاري يعني استبعاد عشرة أحاديث موضوعة موجودة ومثبتة في كتب السنة ، الأخرى وبعضها أسوأ بكثير مما جاء في البخاري وأكثر انتشارا، وان استبعادنا لأحاديث أقوى منها يستتبع بالتبعية استبعادها)(١٩).

كما ركز على ظاهرة التكرار وهي جزء من منهجية البخاري ومسلم التي أراد منها أما تعضيد المرسل أو لتثبيت اليقين لهذا الاحتمال المتكرر.

ومن خلال النقد التتبعي لهذا المنهج يصف حالة التكرار بأنها لا تمت بالعنوانات التي وضعها – كأحاديث وأرسلها مسلم مع باقي الأحاديث المتكررة بأية صلة مع الأحاديث المعنون لها، بقوله:(وبعد أن قطعنا معه شوطا كبيرا ناقلين ما ذهب إليه من تكرار تأكدنا أن هذا سيثير علينا القرّاء، لأنه يوهم غير الحقيقة ويضيع عليهم وقتا وجهودا، ويؤدي إلى تضخم الكتاب دون أي داع بالمرة ...)(٢٠)

كما أن من الإشكاليات المهمة استبعاد ظاهرة التكرار التي شكلت جزءاً أساسياً في منهجهم لجعل الكثرة والحشو وتكبير الكتاب ذو أهمية عند البخاري من الناحية المنهجية للتبويب أما مسلم فكانت ظاهرة التكرار عنده بعناوين الموضوعات وهذا عدد يحتاج إلى توقف وتأمل .

٢– (جناية البخاري – إنقاذ الدين من إمام المحدثين–)[٢١]:

وصف دراسته بأنها من الصعوبة تتطلب معها جرأة مدعومة بالعلم والحجة والبنية لان إشكالية الحديث النبوي من أهم وأعقد الأمور في الدين الإسلامي بقوله : (البحث في الحديث النبوي مملوء بالمصاعب ومحفوف بمخاطر صيحات التكفير والخروج عن الدين والملة)(٢٢) ، ثم بين سبب اختياره للبخاري وكتابه موضوع لدراسته لـ(كونه أفضل واصح كتب الحديث عند كثير من أئمة المسلمين)(٢٣) ، وللزيادة في دقة البحث والحرص على اختيار ما هو صحيح متفق عليه عند أكثر المسلمين اعتمد الأحاديث :(التي اتفق عليها الشيخان بخاري ومسلم والتي يطلق عليها عبارة المتفق عليه)(٢٤)، انتهج جانب العقلنة العلمية المبسطة في دراسة أحاديث البخاري بسبب الهالة والقدسية التي أحيط بها الكتاب بقوله: (وإذا ما كل ما في ((صحيح البخاري)) محاطاً بالهالة والقدسية فان إعمال العقل والتخلص من أوهام النقل هو ما تم السعي إليه في أبحاث

هذا الكتاب الذي جاءت أبحاثه مبسطة مركزة مباشرة وبعيدة عن التعقيد والتكرار والاستطراد الذي اتصفت به معظم كتب التراث)(٢٥).

وضع في بداية البحث مجموعة من المفاتيح مبتدئها بتعريفه لمصطلح الحديث النبوي الوارد في البخاري بقوله : (أقوال وأفعال وصفات الرسول وكل ما يتعلق بكافة الجوانب الفكرية والسياسية والاجتماعية والعلمية والعسكرية ... الواردة في صحيح الإمام البخاري)(٢٦)، ثم يضع مجموعة من التساؤلات تبدأ بـ(هل الحديث النبوي)(٢٧) :

وحي منزل ؟

مصدراً للتشريع؟

مصدراً يفسر القرآن الكريم؟

رواة الحديث النبوي من الصحابة العدول ؟

يوافق الحديث النبوي كل ما وردنا من المعطيات العلمية والنظم والأعراف السائدة اليوم ؟

وحّد الحديث النبوي الأمّة وطوّرها كما وردنا؟

ماذا نأخذ من الحديث النبوي ؟

هل وفق البخاري في صحيحه ؟

وقد أجاب عن تلك التساؤلات بصورة موجزة معززاً الاجابة بالأحاديث النبوية لحل تلك الإشكالات المعرفية، تاركا الإجابة عن التساؤل الأخير والمهم إلى اثناء الكتاب بمطالبة القارئ بالتحلي بالحُلم والهدوء والتفكير الموضوعي عند متابعته للإجابات على تلك التساؤلات (٢٨).

ان هذه التساؤلات التي أثارها لم يكن يبتغي منها الانتقاص من حقيقة ثابتة ان الحديث النبوي الشريف تطبق عليه تلك العنوانات موضوع البحث، ولكن أراد أن يبين حالة التناقض في الأحاديث الواردة بالبخاري مع المضامين المبينة للحديث النبوي والمروية عن الصحابة العدول وفي اصح كتاب كما يدّعون .

وبعنوان (المدخل الى اسلوب في الكتاب) وضح (زكريا أوزون) منهجه الذي سلكه في قراءة واختيار الاحاديث التي يناقشها ويعالجها في كتابه ، وقد حددها بأربع فقرات :

توطئة: تحتوي على مقدمة شارحة للموضوع المدروس ضمن عنوان محدد من قبله .

متن الحديث : ويورد فيه النص الحرفي للحديث النبوي مع ذكر اسم الكتاب والباب الذي ورد فيه.

الشرح والمناقشة : ويتم فيها شرح الحديث بالرجوع لكتب الشروح الحديثية ، ثم يناقش تلك الأفكار .

النتيجة : ويبن فيها خلاصة ما توصل إليها (أوزون) من الفقرات الثلاث المتقدمة.

٣ – (شرط الشيخين غموض في التنظير واختلاف في التفسير وغرر في التطبيق)(٢٩).

يمكن أن نعُد هذا الكتاب دراسة في استكشاف المصطلح ومدى القدرة على فهمه وتفسيره وتطبيقه بشكل صحيح للوصول إلى النتائج الصحيحة لذا (يعتبر المصطلح في كل الفنون من القضايا الكبيرة، والمسائل الخطيرة، فهو لغة التفاهم، وقاعدة التحاكم، وأي تحريف في المصطلح وخيم العاقبة)(٣٠)، وعنوان الكتاب ((شرط الشيخين)) هو مصطلح تبلور عند المتقدمين والمحدثين دون أن توضع له محددات وهذا ما استكشفه (الزبير دحان) بفهمه لتعريف : (المصطلح عنوان عام ، والمفهوم أساس الرؤية ، والرؤية نظارة الإبصار التي تريك الأشياء كما هي)(٣١) ،وان هذه المسألة من الخطورة في سائر العلوم لتعلق العنوان في فهم الموضوع فكيف إذا كانت متعلقة بنصوص الوحي بقسميه القرآن والسنة(٣٢).

وغاية الدراسة إن تكون جامعة لأكثر من مفهوم موضوعي لفهم المصطلح بقوله : (ومن هنا يأتي البحث مفسرا ومحاورا، وعارضا وناقدا، فهو يفسر المعاني التي انتظمت تحت شرط الشيخين من ناحية، ويحاور أصحاب تلك المعاني)(٣٣). و مدى مشروعية الأحكام التي استثمروها دون ترخيص من أصحابها – البخاري ومسلم – من جهة ودون إيضاح للقارئ والمختص على حد سواء مما يجعل تلك الاستعمالات لمعنى شرطَي الشيخين تساق بنوع من الغرر وهذا أمر خطير في التطبيق لأنه يتعلق بنصوص مقدسة(٣٤). .

٤ – كشف المتواري في صحيح البخاري (حتى لا يكون البخاري صنما يُعبد)(٣٥)

الكتاب دراسة تصحيحية تقويمية لضبط الأحاديث وإيرادها في مباحث الدراسات العقدية والتاريخية و ما يتم بالنقل بالمعنى لبعض الباحثين توهم منهم بأنها بعين ألفاظها موجودة في كتاب البخاري، ولحالة الحذف والتحريف التي تجري على طبعات الكتاب المتكررة وخاصة المعاصرة منها، فرفع الحديث بتمامه او بعض ألفاظه كان دافعاً لتأليف هذا الكتاب(٣٦) مبينا تلك الغايات بقوله : (قمت بجمع الأحاديث التي طالما يحتاجها إخواني ووضعتها بين دفتي هذا الكتاب ، ومن تلك الأحاديث ما فيه نظر وعليه علامات استفهام ومنتها ما يخالف الشريعة ويتعارض مع السنة

النبـــــوية ، ومنهـــــا مـــــا يحـــــطّ مـــــن منزلـــــة الرســـــول(صلى الله عليـــــه وآلـــــه وســـــلم) مضافا إلى الأحاديث التي تسخر من بقية الأنبياء والمرسلين)(٣٧) واثبات ونفي صحة الأحاديث عند المؤلف لا تخص التطابق التام مع وجهة نظر عقدية لمذهب بعينه (وإنما هو فقط إثبات التناقض وبيان تحريف الكلم عن مواضعه وبيان صحة الحديث من سقمه)(٣٨) .

واتبع منهج الانتقائية لمجموعة من أحاديث معتبرة (مختصرا للبخاري ، أي أننا اقتصرنا على الأحاديث التي يجب ان يتوقف المسلم الموحد عندها)(٣٩) ، ولم يكن هذا الاختيار مجرداً من الرأي الشخصي للمؤلف ، مرتباً كتابه (هذا من حيث الكتب والأحاديث كما هي موجودة في أصل البخاري دون تقديم حديث على آخر)(٤٠)

٥ – (صحيح مسلم بين القداسة والموضوعية)[٤١]:

يعد هذا الكتاب هو الدراسة الثانية للمؤلف (محمد جواد خليل) وكان اختياره لكتاب (صحيح مسلم) باعتباره (الكتاب الثاني الذي يعتمد عليه أهل العامة والذي يأتي من حيث المرتبة بعد صحيح البخاري مباشرة ... وقد سمي بالصحيح لان كل ما فيه صحيح)(٤٢)، معقبا على هذه التسمية بقوله : (الصحيح ان هذا الصحيح إلى التصحيح أحوج)(٤٣) ويرى ان الحاجة ماسة اليوم بعدم اعتراف المسلمين بصحة جميع أحاديث كتابي الصحيحين – البخاري ومسلم– معتبرا ذلك الاعتقاد أغلالا وصدأ على الأفكار والعقول ران على قلوب المسلمين من غير تمحيص وتنقيب لتلك الأحاديث التي وردت في الصحيحين :(التي تتناقض مع كتاب الله عز وجل والعلم والعقل)(٤٤) والتشبث بتلك الأحاديث وتكرار قول السلف ، فيه تناقض صريح لأنه لا صحة له ولان القرآن الكريم وهو الكتاب الوحيد الذي حفظه الله تعالى من الزيادة والنقصان والتحريف(٤٥).

وقد أكد المصنف على إن كتاب – مسلم – فيه من الأحاديث المتناقضة والموضوعة والمختلفة الكثير ، فبعضها لا يسند بعضا ، والآيات القرآنية لا تسند الأحاديث بل تتضارب معها(٤٦)، وكان مبناه في ذلك العقل فهو لا يرفض كل الأحاديث وإنما يعقب ويمحص الصحيح من السقيم وإلا ما فائدة العقل مادمنا منقادين لقول السلف(٤٧).

وقد اتبع في تصنيفه للكتاب منهجاً سهلاً ويسير التناول بعد أن جمع فيه مايقارب الألف حديث (مع شرح وبيان ذلك،.... بالتعليق على الحديث وحاولنا في تعلقنا أن نرد على الحديث من كتب أهل العامة قدر

المستطاع،.... أيضا إظهار كل ماكان خافيا على القارئ)(٤٨) مبينا رأيه الشخصي عند الحاجة لذلك في بعض الأحاديث وبصورة مقارنة مرتباً كتابه على وفق الأصل (صحيح مسلم) من حيث ترتيب الكتب والأبواب ومعتبرا كتابه مختصرا للأصل(٤٩)، وقد بنى ذلك الاختيار للأحاديث على (ما فيها نظر وعليها علامات استفهام، ومنها ما يصطدم مع العقل السليم ويتعارض مع القران والعلم إلى آخر ما هنالك من أحاديث منكرة ، وموضوعة مختلفة)(٥٠) .

٦-(دراسات في الحديث والمحدثين) أو(دراسات في الكافي للكليني،والصحيح للبخاري) [٥١]:

الكتاب دراسة موضوعية نقدية مقارنة بين أهم مصدرين عند المسلمين وهو محاولة للوقوف بوجه ظاهرة تاريخية اتسمت في اسرافها (في التهم والغلو لا مبرر له من السنة والشيعة في أحكامهم على الفقهاء والمحدثين من الفريقين ...، وأصبحوا ينظرون من هذه الزاوية وحدها إلى آثارهم ومؤلفاتهم على اختلاف أنواعها ومقاصدها)(٥٢)، محددا طبيعة هذه الدراسة واختلافها عمن سبقها لتكون منتجة لبعد معرفي مثمر يمكن الاعتماد عليه.

وتهدف الدراسة إلى تقديم عرض تاريخي لمجموعة من الموضوعات ذات صلة بالحديث والمحدثين مركزا على موضوعه الأساس في تقديم دراسة (للبخاري والكليني وتاريخهما والى صحيح البخاري والكافي ومكانتهما عند الفريقين ويقدم أمثلة منهما في مختلف المواضيع إلى غير ذلك مما يتصل بموضوع الكتاب مع الاختصار والتوضيح حسب الإمكان ، ويعتمد في جميع مباحثه على المصادر الموثوقة عند الفريقين)[٥٣]، مبينا سبب اختياره للكتابين باعتبارهما ابرز واصح كتابين عند الشيعة والسنة ، متبعا منهجا علميا مجرداً عن التعصب والهوى متحرياً للحق ، والوقوف عند بعض الروايات والتعليق عليها لتنزيه السنة مما لحق بها زوراً وبهتاناً(٥٤)

وللوصول الى نتيجة مثمرة (يمكن الاستفادة منه والاعتماد عليه إلى أبعد الحدود ما دام ينتهي في واقعه إلى مصدر واحد وهو الرسول الأعظم (ص) الذي يروي عنه الفريقان السنة بوسائطهم والشيعة بواسطة أئمتهم (ع) وغيرهم من الموثوقين)[٥٥] ، لكن هذا الهدف من الدراسة لا يتم الا بدراسة وتحقيق أسانيدها قبل ردها إلى الأصول المعتبرة لدى الفريقين(٥٦) .

وقد أكد (الحسني) على ان هذه الأهداف في البحث لا تتحقق إلا بشرطين يجب توافرهما لدى الباحث وهما : (صفاء النفوس وتجرد الباحثين من الغلو إلى طلب الحق في دراستهما،للتخفيف من حالة الحدة بينهما).(٥٧)

واتماما للبحث وخشية من الاطالة نذكر اسماء ما اطلعنا عليه من دراسات اخرى تناولت الكتابين بالدراسة والنقد :

١ – إسماعيل الكردي : (نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث دراسة تطبيقية لبعض أحاديث الصحيحين).

٢ – محمد صادق النجمي : (أضواء على الصحيحين).

٣ – محمد الغزالي : (السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث).

٤ – نيازي عز الدين: (دين السلطان، والبرهان).

٥ – محمد رشيد رضا : (تفسير المنار، ومجلة المنار).

٦– ابن قرناس : (الحديث والقرآن) .

٧– أحمد صبحي منصور : (القرآن وكفى مصدراً للتشريع الإسلامي).

٨ – سامر إسلامبولي : (تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من احاديث كتاب البخاري ومسلم).

٩– نايف نضال عبد القار الصالح : (هموم مسلم التفكير بدلا من التكفير).

١٠– صالح أبو بكر: (الاضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها).

١١– جواد عفانة: (صحيح البخاري مخرج الأحاديث محقق المعاني).

١٢– مرتضى العسكري : (أحاديث أم المؤمنين عائشة، تأليف).

١٣– شيخ الشريعة فتح الله الاصبهاني: (القول الصراح في البخاري و صحيحه الجامع).

١٤– عبد الحسين شرف الدين الموسوي: (أبو هريرة).

رؤية منهجية:

ومما تقدم من قراءة لبعض دراسات الحفاظ المتقدمين والنقاد المعاصرين يمكن أن نستنتج أهم السمات المنهجية التي اتصفت بها وبالخصوص الدراسات المعاصرة :

١ – ركزت دراسات الحفاظ الأوائل على السند باعتباره الجانب الأهم في نقل الحديث النبوي لما سبقه من مرحلة المشافهة في النقل، لذا فعندهم تقدم ضبط السند ومعرفة أحوال الراوي على المتن مع التجوز بالنقل بالمعنى للحديث وهذا منعكس في دراستهم للمدونات الحديثية وخاصة في نقد (الصحيحين). .

٢ – اهتمت الدراسات المعاصرة في المتن بالتحليل والبيان والنقد مع الإشارات العارضة للسند .

٣ – وظفت الدراسات المعاصرة الآليات للبحث العلمي، في معالجة النص الحديثي بعيدا عن العاطفة، فهي توجهت إلى العقلنة والحيادية في أبحاثها.

٤ – تجرد عن هالة التقديس والإلوهية والعصمة للأحاديث المدونة في الأصول الحديثية وخاصة (البخاري ومسلم)، مع تأكيدها على احترام الجهد المبذول من قبل الأوائل المتقدمين ، وهذا الابتعاد مبنيٌ على أسس علمية منها تأخر كتابة النص النبوي إلى أكثر من قرن من الزمن بعد وفاة الرسول (ص) وتجوّز العلماء بالنقل بالمعنى، وهذا أدى إلى التشكيك بأصل النص هل هو من النبي (ص) فعلاً.

٥ – اثبتت الدراسات التحقيقية إن البخاري لم يدوّن كتابه في حياته وإنما تركه مروي عن تلامذته وهذا يعطي بُعداً معرفيا في قبول الأصل .

٦ – اتّسمت بعض الدراسات بالذهاب بعيدا من جهة تبني رؤية منهجية إن النص القرآني يكفي وحده للتشريع وان العقل هو القوة الحاكمة في فهم النص فلا حاجة لنا بنص آخر كالأحاديث النبوية ، وهذا مرفوض جملة وتفصيلاً لأن القرآن مصدرُ التشريع الأول لكنّ ما صدر من النبي (ص) قولا وفعلا وتقريراً ،هو مفصل ومبين ومشرعٌ للأمة و كلامه وحيٌ منزل لقوله تعالى : (و ما ينطق عن الهوى إن هوإلا وحيٌ يوحى).

المبحث الثاني

أبو ريه: الملامح المنهجية للكتاب

بطاقة تعريف :

من الأمور المستغربة في البحث عن حياته لا نجد من يترجم له في تاريخ مصر وأعلامها وهذا من التعسف الذي أتخذ اتجاهه بسبب كتاباته .

– محمود أبو رية (٥٨)، الذي يعد من أعلام حركة إصلاح التراث الإسلامي

– ولد في مصر عام :١٨٨٩ م ١٣٠٧هـ.

جمع بين الدراسة المدنية والدينية، وقد اشتهر بكتاباته النقدية لكتب الحديث، ولبعض المُحدّثين، وهو أحد أركان المدرسة الإصلاحية التجديدية التي بدأت أنوارها مع الأستاذ الإمام محمد عبده.

– توفي في مصر عام : ١٩٧٠ م

نتاجه الفكري:

١ – أضواء على السنة المحمدية

طبع ثلاث مرات فى حياة المؤلف . واجه المؤلف بسببه الكثير من المشاكل تكلم المؤلف فيه حول الوضع في الحديث النبوي و الرواة المكثرين والإسرائيليات و غير ذلك مما يعد مواضيع حساسة في تاريخ الحديث، و هذا

الكتاب جاء اختصارا لكتابه(قصة الحديث المحمدي) يقول المؤلف: (يحسب العامة وأشباه العامة من الذين يزعمون أنهم على شئ من العلم..... إلى أن يقول : وليتك تسلم من ألسنتهم، بل يرمونك بشتائمهم، وسبابهم، ويسلقونك بألسنتهم، وقد بلوت ذلك منهم عندما أخرجت كتابي: (أضواء على السنة المحمدية) الذي أرخت فيه الحديث، وكشفت كيف روى وما شابه رواية من الموضوعات ومتى دون وما إلى ذلك ما يجب بيانه – فإنهم ما كادوا يقرؤونه حتى هبت علي أعاصير الشتائم والسباب من كل ناحية، من مصر والحجاز والشام! فلم أبال كل ذلك بل أستعذ به لأني على سبيل الحق أسير فلا يهمني شئ يلاقني في هذا السبيل مهما كان.) نقل هذا عنه السيد مرتضى الرضوي عندما ترجم له وصلتني رسالة من الأستاذ أبو رية من القاهرة يقول فيها: (كتاب قصة الحديث المحمدي " الذي كانت وزارة الثقافة قد طلبته مني منذ عشر سنين ووقف الأزهر في سبيله حتى لا يظهر قد أراد الله أن يظهر رغم أنف الأزهر بعد ما قرأه الدكتور طه حسين وشهد بقيمته شهادة فائقة)... كل نسخة بيان وإليك نصه: للحقيقة والتاريخ كان من حق هذا الكتاب (قصة الحديث المحمدي) أن يخرج إلى الناس مطبوعا منذ أكثر من عشر سنين، ذلك بأن وزارة الثقافة المصرية كانت قد طلبت منا مختصرا لكتابنا: " أضواء على السنة المحمدية " عندما ظهرت طبعته الأولى في سنة ١٩٥٨ م لتجعله حلقة في سلسلة مكتبتها الثقافية، وقبل نشره عرضته على الأزهر ليبدي رأيه فيه وما كاد يقف عليه حتى أرصد له من كيده فرماه بأن فيه ما يخالف الدين وطلب عدم نشره وتداوله بين المسلمين ،ولم تستطع هذه الوزارة أن تخالف أمره لأنه ما يربطه على الأرض يكون مربوطا في السماء، وظل هذا الكيد يلاحق الكتاب هذه السنين الطويلة لكي يحول دون نشره بين الناس إلى أن علم أخيرا بالأمر نصير الدين والفكر الدكتور طه حسين طلب أصول الكتاب من

وزارة الثقافة ولما اطلع عليه أعاده علينا مع خطاب، دحض فيه ما رماه الأزهر به. وصرح في جلاء أنه موافق للدين كل الموافقة لا يخالفه ولا ينبو عنه في شئ مطلقا. وأنه مفيد فائدة كبيرة جدا في علم الحديث... وأن في نشره الخير كل الخير، والنفع كل النفع وبذلك أنحسم الأمر، وحصحص الحق، واتخذ الكتاب سبيله إلى الناس مطبوعا لينتفعوا بهما

٢ – شيخ المضيرة أبو هريرة (٥٩):.قال فيه المؤلف أن هذا الصحابى قد صحب النبى عام وتسعة أشهر فقط ومع ذلك روى عن النبى احاديث كثيرة، و قال فيها أيضا أنه أخذ أخبار وإسرائيليات كثيرة عن كعب الأحبار اليهودى(أسلم في عهد عمر) و نسبها إلى النبى.

٣– السيد البدوي.

٤– حياة القرى.

٥– رسائل الرافعي " وهي مجموعة رسائل خاصة كان يبعث بها الرافعى .

والسياسة ورجالهما.

٦– صيحة جمال الدين الأفغاني .

٧– جمال الدين الأفغاني تاريخه و رسالته.

٨ – دين الله واحد على ألسنة الرّسل ؛ محمد والمسيح أخَوان

٩ – قصة الحديث المحمدي

١٠ – علي وما لقيه من أصحاب الرسول (مخطوط)

وغيرها من الكتب والمقالات التى نشرت فى الرسالة والمقتطف والنهج والأهرام.

أصول النقد الصحيح:

حدد أبو رية في مقدمة كتابه مجموع من الأسس العلمية والمنهجية التي يجب ان يقام عليها النقد الصحيح لأفكار الآخرين ونتاجهم بقوله :(النقد الصحيح في هذا العصر إنما يقوم على أصول ثابتة من العلم العامل ، والعقل الراجح والمنطق السليم)(٦٠) . فمحدداته النقدية المعاصرة قائمة على العلم النافذ الواسع والمتخصص لمن يقوم بالنقد ورجحان المنظور العقلي على العاطفة ومتصف باللغة السليمة في حواره والتي عبر عنها بالمنطق ، ولذا وصف الناقد في موضع آخر بصفتين: (٦١)

أولاهما: أن يتحلى بعفة اللسان .

والثانية :أن يكون مهذب الأسلوب .

أسباب التأليف :

قال أبو رية في بيان الداعي لتأليف الكتاب :

١ – بما وجده من ابتعاد جمهور علماء المسلمين عن أحاديث رسول الله (ص) بقوله : (فإن العلماء والأدباء لم يولوه ما يستحق من العناية والدرس ، وتركوا أمره لمن يسمون رجال الحديث يتداولونه فيما بينهم . ويدرسونه على طريقتهم) التي تركزت على دراسة السند والتمحيص باحوال رجاله جرح وتعديل وهذه بنيت على مجموعة من القواعد التي أصبحت مع تقادم الزمن ثابت غير قابلة للتطور(٦٢) ، وان تواجدت الدراسات عندهم فهي لا تعدوا الجانب السندي دون المتن يقوله : (ولا عليهم بعد ذلك إن كان ما يصدر عن هؤلاء الرواة صحيحا في نفسه أو غير صحيح، معقولا أو غير معقول، ذلك بأنهم وقفوا بعلمهم عندما يتصل بالسند فحسب ، أما المعنى – دراسة المتن ودلالته ووضع قواعد نقده ومطابقته للنص القرآني ظاهرا وفحوى وموافقته للسنة فلا يعنيهم من أمره شئ)(٦٣) ، ثم نهج على منوالهم المتأخرين وقعدوا وراء الحدود التي أقامها من سبقهم(٦٤) ليصل علم الرواية إلى حالة الجمود منذ القرون الأولى وليقف عند ظواهر الرواية وتصل النتيجة بأنها تنقل باطمئنان دون بحث وتمحيص(٦٥) وأطلقت المقولة ((إن علم الحديث قد نضج واحترق))(٦٦).

بما وجده من خلال دراسته الدينية و اطلاعه على كتب ومصادر الحديث الأولى و مسانيده الصحيحة المعتمدة لدى الجمهور (ألفيت فيها من الأحاديث ما يبعد أن يكون – في ألفاظه أو معانيه أو أسلوبه – من محكم قوله ، وبارع منطقه صلوات الله عليه ، ومما راعني أني أجد في معاني كثير من الأحاديث ما لا يقبله عقل صريح ، ولا يثبته علم صحيح ، ولا يؤيده حس ظاهر ، أو كتاب متواتر)(٦٧).

وهذا الأمر لم يختصر عنده أبو رية على كتب الحديث وانما تعدى الى كتب التفسير والتاريخ وغيرها ، و يتساءل عن طبيعة المعاني المروي بها الحديث النبوي الشريف مقارنة بأبسط نص بلاغي لأحد أجلاف العرب على حد تعبيره الذي يهتز لقراءته .

٣– دلالة صدور حديث (من كذب علي – متعمدا – فليتبوأ مقعده من النار)(٦٨) وكيف يضع النبي (ص) هذا القيد (الذي لا يمكن أن يصدر من رسول جاء بالصدق وأمر به ، ونهى عن الكذب وحذر منه ، إذ ليس

بخاف أن الكذب هو الإخبار بالشئ على خلاف ما هو عليه سواء أكان عن عمد أم غير عمد)(٦٩). كل هذه التداعيات أدت إلى التبحر في دراسة الحديث وسبغ أغواره لينتج له هذا الكتاب.(٧٠)

منهجه العام:

في قراءة موضوعية للمنهج الذي سلكه أبو رية في كتابه يمكن ان نحدده بثلاثة معالم:

انتقائية الموضوعات دون الإخلال بغاية التأليف : تناول مجموعة من الموضوعات بعنوانات مختلفة تبدو للوهلة الأولى للقارئ بأنها غير منسجمة ولا تشكل وحدة موضوع فقد درس الرواية بالمعنى ومشروعية النقل فيها ثم أنتقل لدراسة التدوين في الحديث لينتقل إلى بيان مكانة السنة النبوية وهكذا تسلسل في تناول مختلف الموضوعات التي كانت تصب للوصول الى عصر التدوين وظهور المدونات ليقف عند المجاميع الحديثية لدراستها بشكل تحليلي مركز مبينا منهج أصحابها في التأليف وتناقضاتها المنهجية بين النظرية والتطبيق في التأليف عند أصحابها .

العرض : ونعني منه عرض النصوص من مصادرها الأصلية لبيان الحقيقة والوقوف عند مواضع الإثارة في الموضوع المراد دراسته وعند تتبعنا للنصوص المنقولة في الكتاب وجدنا الدقة والتطابق في ما ينقله دون التصرف بالنص إذا كان منقولاً بالنص مع إرجاعه إلى مصادره.

التقويم العلمي القائم على الموضوعية : من خلال النقطتين المتقدمتين سلك ابو رية المنهج الموضوعي في تقديم النصوص وفق الأسس العلمية للنقد والتقييم بل يكتفي في كثير من العنوانات التي يقدمها بالكتاب على صيغة تساؤلات يجيب عليها من خلال ما قدمه الآخرين من إشكالات تشكل تقييماً علميا لمبتغاه(٧١).

المبحث الثالث

كتابي البخاري ومسلم في منظور أبو رية

أولا : البخاري وكتابه:

درس كتاب (الجامع الصحيح) لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦ هـ) وفق محددات منهجية مشتملة عليها مجموعة من العناوين أختارها وفق رؤيته النقدية للكتاب وقد أبقينا بعض هذه العناوين مستقلة في دراستنا ودمجنا بعضها مع الآخر أو غيرنا فيها مع الحفاظ على المضمون وفق مقتضيات البحث .

١ – التعريف بالمؤلف والكتاب:

عرف أبو رية بالبخاري بترجمة موجزة بقوله : (هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الفارسي رحمه الله . ولد ببخارى سنة ١٩٤ هـ وارتحل بطلب الحديث ، وتنقل في البلاد ....، ومات بخرتنك قرب سمرقند سنة ٢٥٦ هـ)(٧٢) ، ثم عرف بالكتاب وأنه ابتدأ في تراجم أبواب كتابه بالحرم الشريف ، ولبث في تصنيفه ست عشرة سنة بالبصرة ...وغيرها... حتى أتمه ببخارى(٧٣). مبينا بما رواه ابن حجر عن أبي علي الغساني أني خرجت الصحيح من ستمائة ألف حديث .(٧٤) وما رواه الاسماعلي قوله :(عنه – أي البخاري – قال لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر قال الإسماعيلي لأنه لو أخرج كل صحيح عنده لجمع في الباب الواحد حديث جماعة من الصحابة ولذكر طريق كل واحد منهم إذا صحت فيصير كتابا كبيرا)(٧٥) ، وبما يرويه عنه قال أحفظ مائة ألف حديث صحيح و أحفظ مائتي ألف غير صحيح (٧٦) وقد علق أبو رية على هذا الحفظ المهول من عدد الأحاديث بقوله : (ولا يهولنك وجود مثل هذه المئات من الألف الأحاديث في عصر البخاري)(٧٧) ثم بين ان الشواهد التاريخية تعزز مقولة البخاري بالحفظ فيورد ما نقل عن حفظ أبو زرعة لسبعمائة ألف حديث ، وفي رواية أخرى يضاف لها مائة وأربعين ألف في التفسير(٧٨). وهذا ما لا يتحمله العقل البشري من القدرة على حفظ هكذا عدد من الأحاديث متنا وسندا دون ان يقع فيها الخلط والسهو والنسيان على فرض ان سلمنا من قدرة الإنسان على الحفظ

٢ – رواية الكتاب :

بعد ان تناول موضوع انتهاء البخاري من تبييض كتابه قبل وفاته بما أورده من نصوص منقولة عن أبن حجر:(أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال : (أنتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري ، فرأيت فيه أشياء لم تتم ، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئا ، ومنها أحاديث لم يترجم لها ، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض)(٧٩)، وعزز هذا القول ما أورده ابن حجر عن أبو الوليد الباجي من اختلاف وتقديم وتأخير في رواية كلا من أبي محمد السرخسي ورواية أبي الهيثم الكشميهي ورواية أبو زيد المروزي مع أنهم استنسخوا من أصل واحد(٨٠)، وهذا أنتج عن اختلاف في عدد أحاديث الكتاب، فعدد الأحاديث التي يرويها الفريري تزيد على ما يرويه أبن معقل النسفي بمائتي حديث، والنسفي على عدد روايات حماد بن شاكر بمائة(٨١)، ونقل لنا أبو رية إحصائية أبن حجر في مقدمته بقوله: (أن عدة ما في البخاري من المتون الموصولة بلا تكرار ٢٦٠٢ ، ومن المتون المعلقة المرفوعة ١٥٩ ، فمجموع ذلك ٢٧٦١ ، وقال في شرح البخاري إن عدته على التحرير ٢٥١٣ حديث)(٨٢) .

٣ – اشكالات منهجية:

في قراءة أبو رية كتاب البخاري عرض لمجموعة من الإشكاليات بعضها تخص البخاري نفسه ففي إشكالية روايته للأحاديث بالمعنى بما رواه عن قول البخاري: (رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام ، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر ! فقيل له : يا أبا عبد الله ، بكماله ؟ فسكت)(٨٣)، وروى هذا الحديث والي بخارى (٨٤)، وأكد ابن حجر هذا النقل بشرحه للكتاب بقوله (من نوادر ما وقع في البخاري ، أنه يخرج الحديث تاما بإسناد واحد بلفظين)(٨٥). لذا رجح بعض الحفاظ مسلم على البخاري بالحفظ لما وقع منه بالغلط في أسماء أهل الشام فقد نقل الذهبي عن (أبي عمرو حمدان: سألت ابن عقدة أيهما أحفظ ،البخاري أم مسلم ؟ فقال كان محمد عالما، ومسلم عالماً، فأعدت عليه مرارا، فقال : يقع لمحمد – يعني محمد بن إسماعيل البخاري – الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبهم ونظر فيها فربما ذكر الرجل بكنيته ، ويذكره في موضع آخر باسمه يظنهما اثنين، وأما مسلم فقلما يوجد له غلط في العلل ، لأنه كتب المسانيد ولم يكتب المقاطيع ولا المراسيل)(٨٦).

أما الجانب الآخر من الإشكاليات التي بين أبو رية بعضاً منها فهي تخص روايات الكتاب ومدى مطابقتها لشرط البخاري بصحتها بعد ان كان السابقين له كأحمد بن حنبل وغيره من أصحاب المسانيد قد جمعوا الأحاديث دون التمييز بين الصحيح وغير الصحيح ، أو كما فعل مالك بن أنس بضمه لأحاديث الرسول (ص) بأقوال الصحابة والتابعين لذا أدعى بعضهم بقوله في كتاب البخاري (إنه أول كتاب ألف في الصحيح)(٨٧) . لكن ما أنتقده الحفاظ لأحاديث البخاري تخالف هذه الدعوة بما أورده ابن حجر(في عشرة ومائة حديث منها ٣٢ حديثا ، وافقه مسلم على تخريجه ، و ٧٨ حديثا انفرد هو بتخريجه)(٨٨)، وبلغ عدد الرجال الذي انفرد بهم دون مسلم أربعمائة وبضع رجل المتكلم فيهم بالضعف حكم عليها ثمانون ، فيما بلغت الأحاديث التي أنقدت حوالي ثمانين حديثا وقد عقب ابن حجر على نقد الدار قطني لها بقوله: (إ ن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب)(٨٩).

٤ – حكم المنكر شيئا من أحاديث الكتاب:

واكتفى أبو رية في بيان موقف الأمة للمنكر أصحية أحاديث البخاري سنداً أو دلالة في المعنى فيما نقله عن محمد رشيد رضا في جوابه على ذلك ويمكن ان نلخص هذا الجواب بالأمور الآتية(٩٠):

أ– إن أحاديث البخاري أصح في صناعة الحديث وتحري الصحيح من كل ما جمع في كتب الحديث ثم يليه مرتبة مسلم،وهذا الأمر لا ينفي وجود أحاديث أصح من بعضها في كتب الحديث الأخرى وهذا ما يؤكده رفض البخاري وغيره لمئات الألوف من الأحاديث فأنهم نفوا ما نفوا لأجل انتقاء الصحاح من الأحاديث.

ب- رد على من أدعى بوجود أحاديث موضوعة لمسنده إلى المعنى الذي عرفوا به الموضوع وفق علم رواية معلل بامتناع إثبات ذلك ،ثم استدرك بقبول وجود أحاديث قليلة في متونه يصدق عليها وصف الوضع كحديث سحر بعضهم للنبي (ص)(٩١) الذي أنكره الإمام الجصاص من المتقدمين والإمام محمد عبده من المتأخرين(٩٢) لمخالفته قوله تعالى:**{ وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَّسْحُوراً }**(٩٣). وكذا الأمر في أحاديث تتعلق بأمور العادات والغرائز.

ج - سلم بأنه عدم الاعتقاد صحة كل ما ورد من الاحاديث في البخاري ، وليس من أصول الدين أو فروعه هذا الاعتقاد ولم يشترط صحة إسلامه الإقرار بصحته والاطلاع عليه.

د- إن ما ذهب إليه العلماء في إنكار صحة بعض أحاديث البخاري جاء عن علم بالأدلة فانها عندهم تحتمل الصواب والخطأ وهذا لا يؤدي إلى اتهامهم والطعن بالدين(٩٤).

ومما تقدم يمكن إن نستخلص من جواب محمد رشيد رضا انه لم يقل بصحة أحاديث البخاري وجواز الطعن بما رواه إذا ثبت ذلك وفق القواعد و الأدلة العلمية والأمر كله خاضع للاجتهاد.

٥ – البخاري ومحنة خلق القرآن:

من الإشكالات التي أوردها أبو رية حول شخصية البخاري مِسألة خلق القران في بخارى عندما سأل عن اللفظ في القران ،فأجاب:(أفعالنا مخلوقة ، وألفاظنا من أفعالنا)(٩٥) فوقع الخلاف وانقطع الناس عنه إلا مسلم بن الحجاج، وأحمد بن سلمة.

ثانياً: مسلم وكتابه:

على وفق نفس الرؤية المنهجية التي تناول فيها دراسة كتاب البخاري درس كتاب (الجامع الصحيح) لمسلم ابن الحجاج القشيري (ت: ٢٦٨ هـ) وقد تتتبعنا ذلك وفق ما تقدم في دراستنا لكتاب البخاري :

١ – التعريف بالمؤلف والكتاب :

في مورد التعريف بـ(مسلم) اورد ابورية عناصر الترجمة المختصرة الوافية بقوله:(هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ،ولد بنيسابور سنة ٢٠٤هـ ،وتوفى بها سنة ٢٦٨ هـ)[٩٦]،ثم تناول وصف كتابه ومميزاته المنهجية والتي يمكن بيانها بما يأتي[٩٧] :

أ- جرد الصحيح في الكتاب دون التعرض لاستنباط وغيره، وفاق البخاري في حسن جمع الطرق وتبويبها.

ب- سهل التناول لحسن تبويب أحاديثه وجعل كل حديث في موضع يليق به ، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة ،

ج – لا يروي بالمعنى بخلاف البخاري وكان لا يخلط مع الأحاديث شيئا من أقوال الصحابة ومن بعدهم .

ثم أكمل سرد باقي المزايا المنهجية للكتاب بما نقله عن ابن حجر: (أنه قد صنفه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق ولا يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام ليبوب عليها ، ولزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه ، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضيع على سبيل الندورة تبعا لا مقصودا)(٩٨) .

وقد بلغت الأحاديث التي صنفها في مسنده كما نقل عنه ٣٠٠ ألف حديث مسموعة أما عدد أحاديث كتابه فأربعة آلاف حديث دون المكرر(٩٩) .

٢ – أقوال العلماء في الكتابين (عقد مقارنة):

فقد عقد أبو رية من خلال تناول كتاب الصحاح لمسلم عقد مقارنة مع كتاب البخاري في بيان الجوانب المنهجية بينهما.

٣ – تجافي الرواية عن البعض:

من الإشكالات الموضوعية في طبيعة أيراد أصحاب الصحاح واختيارهم لرواة أحاديثهم التي ضموها في كتبهم تركهم للثقاة لمجرد الهوى وخاص في كتابي البخاري ومسلم ومن هؤلاء ما أسماهم بأصحاب الرأي كأبي يوسف ومحمد بن الحسن رغم إن أثارهم تشهد على سعة علمهم وتبحرهم بل تقدمهم على كثر من الحفاظ(١٠٠)، ومن الأمور التي شخصها أبو رية تجافي البخاري عن الرواية عن أئمة أهل البيت النبوي (عليهم السلام) ، وقد اكتفى بتعبيره بالكلمة القيمة للسيد عبد الحسين شرف الدين في بيان المؤاخذة على البخاري وتوضيح مكانة هؤلاء ونرد بتلخيص لمورد في هذه الكلمة(١٠١) :

أ – عدم الرواية عن ستة من أئمة أهل البيت النبوي رغم معاصرته لهم وهم (الصادق والكاظم و الرضا والجواد والهادي والزكي العسكري) .

ب – لم يروِ عن أولاد الأئمة من العترة الطاهرة وبعضهم كان معاصرا له كمحمد بن القاسم بن علي بن عمر الاشرف بن زين العابدين صاحب الطالقان .

ج – لم يروي عن سبط رسول الله الأكبر وريحانته من الدنيا أبي محمد الحسن المجتبى سيد شباب أهل الجنة مع احتجاجه بداعية الخوارج وأشدهم عداوة لأهل بيت النبوة وهو القائل بابن ملجم وضربته لأمير المؤمنين (عليه السلام):

يا ضربة من تقي ما أراد بها *** إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا

إني لأذكره يوما فأحسبه *** أوفى البرية عند الله ميزانا

ثالثاً : أقوال العلماء في الحكم على صحة أحاديث الصحيحين :-

وبهذا العنوان بين مرتبة أحاديث الكتب المسماة بالصحيح وخاصة الكتابين وناقش من خلال ما أثبته من أقوال العلماء الحفاظ بالصحيحين ذلك وان ما أدعاه أصحاب الصحيحين من إتباعهم لشروط أصبحت فيما بعد قياس لصحة أحاديث الآخرين غير صحيح وهذا بينها من خلال ما قدمه أبو رية من ذلك :

١ – فيما يتعلق بالسند:

أ- **الإخراج عن ثقة** :فقد شرط أصحاب الصحيحين، لا يخرجا الحديث إلا عن ثقة إلى صحابي مشهور وهذا الشرط أورده أبو رية نقلا عن ابن طاهر: (شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجتمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور)(١٠٢) ثم عقب على نقض هذا الشرط بما ذكره العراقي في شرح ألفيته :(ليس ما قاله ابن طاهر بجيد لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما) (١٠٣).

ب – الإخراج عن أناس تكلم فيهم من سبقهم من الحفاظ بالجرح : وثبت من دراسة رجال الرواية في الصحيحين ان كثير منهم أما مجروح أو تكلم فيه بشدة وهذا الإشكال أورده أبو رية من خلال ما أحصاه لأقوال الحفاظ فنقل عن البدر العيني قوله : (في الصحيح جماعة جرحهم بعض المتقدمين)(١٠٤) .و ارجع المقبلي

أمر الجرح والتكلم في الرجال إلى الاجتهاد بقوله: (في رجال الصحيحين من صرح كثير من الأئمة يجرحهم ، وتكلم فيهم من تكلم بالكلام الشديد ، وإن كان لا يلزمهما إلا العمل اجتهادهما)(١٠٥). ونقل عن ابن الصلاح شواهد من الرجال المجروحين كعكرمة مولى ابن عباس وإسماعيل بن أبي اويس وعاصم بن علي ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم ومن المجروحين الذي نقل عنهم مسلم بن سويد(١٠٦) .

ج – الرواية عن المدلسين : التدليس في الرواة من اخطر انواع الوضع في الحديث وهو ان يروي بغير اسمه وهذا يوجب الجرح وقد وقع في الصحيحين أحاديث كثيرة من رواية المدلسين(١٠٧).

٢ – أما المتن : ومخالفة كثير من الأحاديث للكتاب والسنة المتواترة من قبلهم وترك أبو رية مناقشة الأمر لذلك لتعلقه بعلماء الكلام والأصول(١٠٨).

الخاتمة :

من تتبع دراسات النقاد المتقدمين والمعاصرين والوقوف عند أرائهم ومناهجهم في نقد المدونات الحديثية وبالأخص كتابي البخاري ومسلم ، وما أسس له أبو رية من رؤية منهجية في البحث النقدي المعاصر خلصنا الى :

١- إن جهود العلماء الأوائل في النقد كان لها الأثر الكبير في التأسيس لحركة نقدية مبنيا على أسس علمية بعيدة عن العاطفة ،وإنما هدف إلى وضع مقاييس ثابتة في تقبل ثم تدوين دون النظر إلى طبيعة المسميات وعدم التقليل من جهدها المبذول .

٢- استفاد المعاصرون من حركة التأسيس النقدية المتقدمة حيث بدأوا مما انتهى منه الآخرين في دراساتهم .

٣- اتسمت الدراسات المعاصرة باستخدام المناهج النقدية الحديثة في فهم النص الحديثي .

٤- كان لأبو رية الأثر الكبير في من جاء من بعده ،إذ تكاد لا تخلو دراسة من الإشارة إليه والأخذ منه .

٥- أتصف ابو رية بالحيادية في ما يقدمه ، مستخدما أسلوبا منهجيا متميزا بمزاوجة النصوص المنقول من مصادرها دون التدخل فيها لتشكل في مجموعها إجابات للتساؤلات والإشكالات التي قدمها على شكل عناوين مختلفة.

٦- أبتعد عن بيان رأيه مكتفيا بآراء الآخرين ، خوفا من أن يفسر الغير كلامه على غير وجه الحقيقي ، ولم يسلم من أنواع التهم والتضليل وهذا الأمر شل كل أصحاب الدراسات المعاصرة.

٧- ابتعد بعض أصحاب الدراسات في نقدهم بتبني أفكاراً تدعوا إلى الاكتفاء بالقرآن او تحكيم العقل المطلق في فهم النص النبوي.

٨ - يرى الباحث ان مجمل تراثنا الديني المروي يجب إعادة النظر فيه وان يؤسس لمنهجيات نقدية مبنية على أسس علمية لا تبتعد عن الثوابت وتستفيد من التطور والمعاصرة في منهجيات البحث ، لتنقيته حتى لا يكون عرضة للمشككين وأصحاب الأفكار الضالة في استخداماتهم السيئة في تشويه معالم الرسالة المحمدية.

المصادر:

اولا . القرآن الكريم

ثانيا .

ـ البخاري:ابوعبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت : ٢٥٦ هـ) .

١-الجامع الصحيح ،دار الفكر للطباعة بيروت ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م

ـ الترمذي : أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٠٩ – ٢٧٩هـ).

٢ -سنن الترمذي وهو الجامع الصحيح ، تح:عبد الوهاب عبد اللطيف،دار الفكر

ـ الجصاص : أبي بكر أحمد بن علي الرازي : (ت : ٣٧٠ هـ)

٣ - أحكام القرآن ، ضبط نصه عبد السلام محمد علي ،دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان١٤١٥ - ١٩٩٤ م

ـ جمال البنا (معاصر).

٤- تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم

ـ إبن حجر: (ت : ٨٥٢ هـ)

٥ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري (المقدمة)، دار احياء التراث العربي، بيروت - لبنان

ـ الحصكفي : محمد بن علي

٦ - الدر المختار في فقه الامام ابي حنفية النعمان ،دار الفكر ،بيروت.

ـ الخطيب البغدادي: أبي بكر أحمد بن علي (ت :٤٦٣هـ) .

٧- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، تح :مصطفى عبد القادر عطا ، ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م .

ـ ابن خلكان:شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد (ت: ٦٨١ هـ).

٨ – وفيات الاعيان وأنباء الزمان، تح:إحسان عباس،دارصادر، بيروت، ١٣٩٨ هـ.

ـ الذهبي: شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ).

٩– ميزان الاعتدال، تح: محمد علي البجاوي، دار المعرفة للطباعة، بيروت– لبنان..

ـ أبو رية :محمود (ت: ١٣٨٥هـ).

١٠ – أضواء على السنة المحمدية ،أو دفاع عن السنة،ط ٣ نشر البطحاء

ـ الزبير دحان (معاصر)

١١ – شرط الشيخين. سلسلة نقد المصطلح (٣).

ـ زكريا أوزون (معاصر).

١٢ – جناية البخاري – إنقاذ الدين من إمام المحدثين– دار رياض الريس، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٤م.

ـ الشاهد البوشنجي (معاصر).

١٣– نحو تصور شامل للمسألة المصطلحية ص –٦٧ مقال منشور في مجلة دراسات مصطلحية ، العدد الثاني .

ـ ابن الصباغ ، علىّ بن محمّد : (ت: ٨٥٥ هـ)

١٤ – الفصول المهمّة في معرفة الأئمّة ،تح سامي الغريري ، قم دار الحديث ، ١٣٧٩هـ .

ـ الطبراني :أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي: (ت:٣٦٠ هـ)

١٥ – المعجم الصغير،دار الكتب العلمية ،بيروت – لبنان

ـ العيني (٨٥٥هـ)

١٦– عمدة القارئ الكتاب ، بيروت – دار إحياء التراث العربي

ـ ابن ماجه :الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القز ويني (ت:٢٧٥هـ).

١٧ – السنن ، تح :محمد فؤاد عبد الباقي،دار الفكر للطباعة والنشر ، بلا ت .

ـ محمد جواد خليل (معاصر)

١٨. صحيح مسلم بين القداسة والموضوعية، مؤسسة البلاغ ، ط١ ، ٢٠٠٧.

١٩. كشف المتواري في صحيح البخاري (حتى لايكون البخاري صنما يعبد)، مؤسسة البلاغ ، ط ١ ، ٢٠٠٧.

ـ محمد رشيد رضا

٢٠ – مجلة المنار ،القاهرة ، العدد ٥ ، العدد ٩ – ١٣١٥هـ

ـ مرتضى الرضوي

٢١ – مع رجال الفكر في القاهرة ،مؤسسة اخوان رايانه / قم المقدسة.

ـ مسلم : مسلم بن الحجاج النيشابوري (٢٦١هـ)

٢٢– الجامع الصحيح المعروف بـ (صحيح مسلم)،دار الفكر، بيروت،لبنان.

٢٣– دائرة معارف القرن العشرين

ـ النووي: الحافظ أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الشافعي (ت:٦٧٦هـ).

٢٤ ـ شرح صحيح مسلم (المقدمة) ،دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان ١٤٠٧– ١٩٨٧.

ـ هاشم معروف الحسني.

٢٥ – دراسات في الحديث والمحدثين أو(دراسات في الكافي للكليني ، والصحيح للبخاري)، ط٢، دار لتعارف للمطبوعات ،بيروت – ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م

ـ ابن الهمام:كمال الدين محمد بن عبد الواحد الحنفي(ت٦٨١ هـ).

٢٦ – شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدى ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ – ١٩٧٠.

. وجدي فريد

٢٧ – دائرة معارف القرن العشرين

٢٨ـ موقع ويكيبيديا الحرة (الموسوعةالحرة) https://ar.wikipedia.org/wikl

الهوامش

([1]) انظر: أبن خلكان: وفيات الأعيان -٤/ ٢٨٢ .

([2]) انظر: العيني : عمدة القارئ ٨ / ١٢.

([3]) البغدادي: تاريخ بغداد- ٢/ ٣١.

([4]) انظر: البغدادي : تاريخ بغداد- ٢/ ٣١، إبن حجر:أرشاد الساري- ١/ ٣٨ ، هدى الساري مقدمة فتح الباري- ص – ٤٩١.

([5]) دائرة معارف القرن العشرين، ٥، ٢٩٢ مادّة سلم، وتذكرة الحفّاظ، ٢، ٥٨٩ ترجمة مسلم بن الحجاج رقم ٦١٣ .

([6]) انظر: النووي : تهذيب الأسماء واللغات- ١/ ٦٨.

([7]) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد- ٥/ ٢٩.

([8]) أنظر : الذهبي : ميزان الاعتدال – ١/ ١٢٦ .

([9]) انظر: النووي : مقدمة شرح صحيح مسلم – ص ١٦.

([10]) المصدر نفسه – ا/ ٢٧ .

([11]) أنظر: ابن حجر : هدى الساري مقدمة فتح الباري – ص ٣٤٥.

([12]) المصدر نقسه – ص ٣٨٢ .

([13]) أنظر: أبو رية : أضواء على السنة ...ص٣١٢.

([14]) أنظر :ابن حجر : فتح الباري- ص ٢٧٢/٨.

(١٥) انظر: جمال البنا : تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم ،دار الانتشار العربي ،ط١ ، بيروت – ٢٠١١م.

(١٦) انظر: المصدر نفسه – ص١٣.

(١٧) أنظر: المصدر نفسه- ص١٣.

(١٨)المصدر نفسه: ص١٦.

(١٩) المصدر نفسه: ص١٧.

(٢٠) تجريد البخاري- ص١٨-١٩.

(٢١) زكريا أوزون : جناية البخاري – إنقاذ الدين من إمام المحدثين- ط ١ ،دار رياض الريس للنشر،بيروت -٢٠٠٤

(٢٢) المصدر نفسه – ص ١٨

(٢٣) المصدر نفسه – ١٨

(٢٤) المصدر نفسه – ص ١١

([25]) جناية البخاري – ص ١١-١٢

([26]) المصدر نفسه – ص ١٣

([27]) المصدر نفسه – ص ١٤

(٢٨) انظر: المصدر نفسه – ص١٤ .

([29]) الزبير دحان، ابو سلمان (الدكتور)، سلسلة نقد المصطلح (٣).

(٣٠) شرط الشيخين – ص ٥ .

(٣١) المصدر نفسه – ص٥ ، نقلا عن الشاهد البوشنجي : نحو تصور شامل للمسألة المصطلحية ص –٦٧ مقال منشور في مجلة دراسات مصطلحية ، العدد الثاني .

(٣٢) انظر: المصدر نفسه – ص ٦.

(٣٣) المصدر نفسه – ص ١٥

(٣٤) انظر المصدر نفسه – ص ١٥

(٣٥) محمد جواد خليل ،مؤسسة البلاغ ، ط١ ، ٢٠٠٧ ، بثلاثة أجزاء .

(٣٦) أنظر مقدمة الكتاب ١/ ٧ –١٣ وقد ساق أمثلة على ما تقدم .

(٣٧) المصدر نفسه – ص ١٣ .

(٣٨) المصدر نفسه – ص ١٣

(٣٩) المصدر نفسه – ص ١٣.

(٤٠) المصدر نفسه – ص ١٣.

(٤١) محمد جواد خليل ، بجزئين ، مؤسسة البلاغ ، ط ١ .

(٤٢) المصدر نفس – ص٧ .

(٤٣) المصدر نفس – ص ٧ .

(٤٤) المصدر نفس – ص ٧ .

(٤٥) أنظر :المصدر نفس – ص ٧ .

(٤٦) أنظر : المصدر نفس – ص ٨ .

(٤٧) أنظر : المصدر نفس – ص٨ .

(٤٨) المصدر نفس – ص٩ – ١٠ .

(٤٩) المصدر نفس – ص١٠.

(٥٠) المصدر نفس – ص١٠ .

(٥١) هاشم معروف الحسني ، دار التعارف للمطبوعات ،بيروت لبنان ، دار التعارف للمطبوعات .

(٥٢) المصدر نفسه – ص ٧

(٥٣) أنظر المصدر نفسه – ص ٧ .

(٥٤) المصدر نفسه – ص ٥ .

(٥٥) المصدر نفسه – ٨

(٥٦) أنظر: دراسات – ص–٧ .

(٥٧) دراسات – ٥

(٥٨)هذه الترجمة مقتبس و باختصار من: مرتضي الرضوي، مع رجال الفكر في القاهرة– ١/ ١٢٣٢، موقع ويكيبيديا الحرة (الموسوعةالحرة) https://ar.wikipedia.org/wikl

([٥٩]) طبع ثلاث مرات فى حياة المؤلف ، والى اليوم يعاد طبعه .

([٦٠]) المصدر نفسه – ص ٣٠.

([٦١]) المصدر نفسه – ص ٣٠

([٦٢]) المصدر نفسه – ص ١٧ .

([٦٣]) المصدر نفسه – ص ١٧ .

([٦٤]) المصدر نفسه – ص ١٧ ،.

([٦٥]) المصدر نفسه – ص ١٨ .

([٦٦]) المصدر نفسه – ص ١٨ ،نقلا عن الحصفكي : الدرر المختارة – ١/ ٥٣.

([٦٧]) المصدر نفسه – ص ١٩ .

([٦٨]) الترمذي السنن ح ٢٤ ، ٢٥ باختلاف بعض الفاظه ، الطبراني: المعجم الصغير– ١/٣١ .

([٦٩]) المصدر نفسه – ص ١٩ .

([٧٠]) المصدر نفسه – ص ٢٥ .

([٧١]) أنظر مضامين عنوانات الكتاب هي عبارة عن تساؤلات تحتاج الى اجوبة مثل : (حكم كلام الرسول في الأمور الدينية) ص٤٣ ، تجافي الرواية (عن أهل الرأي) ص ٣١١ ، (الاسرائليات في الحديث) ص ١٤٥ ، وغيرها ....

([٧٢]) أضواء على السنة المحمدية – ص٢٩٩ .

([٧٣]) أنظر :المصدر نفسه – ص ٢٩٩

([٧٤]) أنظر: المصدر نفسه – ص٢٩٩ ، نقلا عن هدى الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري – ص٥ .

([٧٥]) المصدر نفسه – ص ٢٩٩.

([٧٦]) أنظر: المصدر نفسه – ص ٢٩٩ .

([٧٧]) المصدر نفسه – ص ٢٩٩ .

([٧٨]) أنظر: المصدر نفسه – ص ٢٩٩ .

([٧٩]) المصدر نفسه – ص ٣٠١ ، نقلا عن ابن حجر : فتح الباري (المقدمة) – ص ٦ .

([٨٠]) أنظر: المصدر نفسه – ص ٣٠١ ، نقلا عن المصدر السابق – ص٦ .

([٨١]) المصدر نفسه – ص –ص ٣٠٧ ، نقل عن الحازمي : شروط الائمة الخمسة

([٨٢]) المصدر نفسه – ص –ص ٣٠٧، نقلا عن مقدمة فتح الباري ١/٧٠

([٨٣]) المصدر نفسه–ص ٣٠٠، نقلا عن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد–

([٨٤]) انظر : المصدر نفسه– ص ٣٠٠ .

([٨٥]) أضواء على السنة المحمدية – ص ٣٠٠

([٨٦]) أضواء على السنة المحمدية – ص ٣٠٦ ،نقلا عن تذكرة الحفاظ – ٢/٥٩٩ .

([٨٧]) المصدر نفسه – ص ٣٠٦

([٨٨]) المصدر نفسه – ٣٠٧

([٨٩]) المصدر نفسه – ٣٠٧

([٩٠]) نقل نص جواب محمد رشيد رضا على سؤال قدم إليه دون إن يعقب عليه إتباع للمنهج الذي سلكه في أغلب الكتاب بالاكتفاء بنقل النص لبيان الحجة على دعواه في يضعه من عناوين للمناقشة . وقد قمنا بتلخيص هذا الجواب بمجموعة من النقـــــاط

المنهجية ، انظـــــــــــر : أضواء على السنة – ص ٣٠٤ – ٣٠٦ نقلا عن مجلة المنار ج٥ ص٥١ ،ج٢٩ ص ١٠٤ –١٠٥ .

(٩١) وهنا نورد الحديث لبيانه كما نقله البخاري في صحيحه ٢ /١١٧٢ – باب السحر –ح ٣٥٤٥ – حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا عبد الله بن نمير عن هشام ، عن أبيه ،عن عائشة ، قالت : سحر النبي صلى الله عليه وسلم ، يهودي من يهود بنى زريق ، يقال له لبيد بن الأعصم . حتى كان النبي صلى الله عليه وسلم يخيل إليه أنه يفعل الشئ ولا يفعله . قالت ،حتى إذا كان ذات يوم ، أو كان ذات ليلة ، دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم دعا ، ثم دعا ،ثم قال " يا عائشة ! أشعرت أن الله قد أفتاني فيما استفتيته فيه ؟ جاءني رجلان . فجلس أحدهما عند رأسي . والآخر عند رجلي . فقال الذي عند رأسي للذي عند رجلي ، أو الذي عند رجلي للذي عند رأسي : ما وجع الرجل ؟ قال : مطبوب . قال : من طبه ؟ قال :لبيد بن الأعصم . قال : في أي شئ ؟ قال : في مشط و مشاطة ، وجف طلعة ذكر .قال : وأين هو ؟ قال : في بئر ذي أروان " .قالت : فأتاها النبي صلى الله عليه وسلم ، في أناس من أصحابه . ثم جاء فقال " والله ! يا عائشة ! لكأن ماءها نقاعة الحناء . و لكأن نخلها رؤوس الشياطين " .قالت ،قلت : يا رسول الله ! أفلا أحرقته ؟ قال " لا . أما أنا فقد عافاني الله ،وكرهت أن أثير على الناس منه شرا " . فأمر بها فدفنت .

(٩٢) أنظر: أحكام القران – ٥٩/١ حيث نفى هذا الحديث بقوله : (مثل هذه الأخبار من وضع الملحدين تلعبا بالحشو الطغام واستجرارا لهم إلى القول بإبطال معجزات الأنبياء عليهم السلام والقدح فيها ، وأنه لا فرق بين معجزات الأنبياء وفعل السحر...).

(٩٣) سورة الفرقان /٨

(٩٤) أنظر هامش الأضواء ص – ٣٠٥ و أشار فيه إلى الدكتور محمد توفيق صدق الذي كفر من قبل شيوخ الأزهر لطعنه بحديث الذباب الذي رواه البخاري .

(٩٥) اضواء على السنة – ص ٣٠٧ .

(٩٦) أضواء على السنة – ص ٣٠٨ ، بتصرف

(٩٧) المصدر نفسه – ص ٣٠٨ ، وقد لخصنا رؤيته المنهجية في كتاب (مسلم) بالنقاط التي بينها بالمتن .

(٩٨) المصدر نفسه – ص ٣٠٨ ، نقلا عن ابن : مقدمة فتح الباري –ص ٨ .

(٩٩) أنظر : أضواء على السنة – ص ٣٠٩.

(١٠٠) أنظر : أضواء على السنة – ص٣١١

(١٠١) أنظر : المصدر نفسه – ص ٣١١ ، نقلا عن الفصول المهمة في أحوال الأئمة –

(١٠٢) أنظر : المصدر نفسه – ص ٣١٢ .

(١٠٣) اضواء على السنة – ص ٣١٠ .

(١٠٤) المصدر نفسه – ص ٣١٠ ،نقلا عن العيني : عمدة القارئ : ٨/١ .

(١٠٥) المصدر نفسه – ص ٣١٠ ، نقلا عن العلم الشامخ

(١٠٦) أنظر: المصدر نفسه – ص٣١١ ، نقلا عن المقدمة – ص٨٦ .

(١٠٧)انظر : المصدر نفسه – ص ٣١١.

(١٠٨)انظر : المصدر نفسه – ص ٣١١.